المرصد

مين على الأحداث

الخميس 18 مارس 2021 | 29 صفحة | العدد: 158 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

ظاهرة الفساد في ليبيا

تأثيرات كارثية وآمال في القضاء عليها

حكومة «الدبيبة»

أمام كابوس الفساد...

أي فرص لربح المعركة

المريمي: جميع القطاعات تحتاج لرقابة شديدة لمواجهة الفساد

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

تغول الفساد في ليبيا

هل ينتهي مسلسل الاستنزاف؟

مجلة «المرصد»

عانت ليبيا، أحد أهم منتجي النفط في إفريقيا، طيلة السنوات الماضية من أزمات متلاحقة على جميع الأصعدة وخاصة الاقتصادية بسبب الحروب وصراع الفرقاء السياسيين على الحكم، والأوضاع الإنسانية والصحية المتردية، وزاد الأمر سوءا مع تفشي الفساد الذي بات سمة بارزة في بلد مزقته الحروب. فمنذ العام 2011، لم تخرج ليبيا عن العشرين دولة الأكثر فسادا في العالم، بل كانت في أغلب هذه السنوات في العشر مراتب الأخيرة.

مع انتخاب حكومة وحدة وطنية جديدة في ليبيا برئاسة عبدالحميد الدبيبة تتضح في الأفق عديد من التحديات التي تطرح نفسها بقوة في المشهد الليبي ومن بينها ظاهرة الفساد التي تمثل سمة بارزة في البلاد خلال السنوات العشر الماضية.

وبدات الحكومة الجديدة تحركاتها لمواجهة ظاهرة الفساد،بعد نيلها ثقة البرلمان الليبي، الأربعاء 10 مارس 2021، وتسلمها مقار عملها في العاصمة الليبية طرابلس في الثالث عشر من نفس الشهر.

حيث أصدر رئيس الحكومة الليبية عبدالحميد الدبيبة، قرارا بإيقاف الحسابات الخاصة بالشركات العامة والصناديق الاستثمارية.

وأصدر الدبيبة القرار الذي يحمل رقم 1 لسنة 2021 والذي ينص على إيقاف حركة جميع حسابات الشركات العامة والصناديق الاستثمارية والشركات التابعة لها للتصدي لشبهات الفساد، ماعدا ما يتعلق بالباب الأول (الرواتب).وتقدر الاستثمارات الليبية في الخارج بنحو 67 مليار دولار وفقا لآخر تقرير في يوليو/تموز 2020.

وعقب ذلك،أصدر رئيس الحكومة الليبية عبدالحميد الدبيبة، قرارا بحل اللجنة العلمية الاستشارية العليا لمكافحة فيروس كورونا التابعة لحكومة لوفاق.وأصدر الدبيبة القرار الذي يحمل رقم 2 لسنة 2021 والذي ينص على إلغاء تشكيل لجنة وتحديد مهامها المكلفة باتخاذ إجراءات مجابهة وضع خطر انتشار جائحة وباء فيروس كورونا وذلك لإيقاف الفساد في ذلك الملف.

وتأتي هذه القرارات في اعقاب إصدار ديوان المحاسبة الليبي (حكومي/رقابي) تقريره عن المخالفات المالية خلال عام 2019 والذي تم الكشف عنه مؤخرا.وقال ديوان المحاسبة، في تقريره المكون من 900 صفحة والذي نشر مؤخرًا، إن المجلس الرئاسي أنفق مبلغ 1,127025 دينارا (704 آلاف دولار) على وجبات إعاشة لأفراد حراسة مكلفين بمهام خاصة في أحد الفنادق.

مع انتخاب حكومة وحدة وطنية جديدة في ليبيا برئاسة عبدالحميد الدبيبة تتضح في الأفق عديد من التحديات التي تطرح نفسها بقوة في المشهد الليبي ومن بينها ظاهرة الفساد.

وأظهر التقرير أن المجلس الرئاسي الليبي قام أيضا بتسديد مبلغ 39,670 دينار وكذلك مبلغ 37,300 دينار لمركز متخصص في صيانة السيارات مقابل صيانة سيارات تابعة للمجلس.ولفت ديوان الحاسبة في تقريره إلى التكاليف المرتفعة لقيمة صيانة هذه السيارات، حيث وصلت قيمة صيانة بعضها إلى 12,000 دينار.

ورصد التقرير مخالفات أخرى في مجال التعاقد على توريد مكيفات وصيانة أخرى، وبأسعار تزيد عن أسعار السوق.وبلغت قيمة توريد المكيف الواحد قوة 23 نوع بيكو 7،470 دينارا إلى جانب ارتفاع قيمة مصروفات صيانة المكيفات مقارنة بالأسعار السائدة حيث بلغت قيمة صيانة المكيف الواحد نحو 1،950 دينارا.

كما اشار ديوان المحاسبة في تقريره إلى أن القوة العمومية للسيارات التابعة للسراج بلغت 386 سيارة منها 65 سيارة مسلمة لأشخاص انتهت علاقتهم الوظيفية بديوان رئاسة الوزراء ولا تزال بحوزتهم، فيما تم سرقة 65 سيارة، بالإضافة إلى 91 سيارة تابعة للجنة الشعبية العامة مسجلة لصالح جهات أخرى، بينما توجد 8 سيارات تحت إجراءات التمليك.

ومن قضايا الفساد المالي التي وثقها التقرير، تلك الموجودة في السفارات الليبية بالخارج، وأشار التقرير في هذا السياق إلى المبالغة في عدد البعثات الدبلوماسية وتزايد أعداد الموظفين والعاملين بالخارج، ما ترتب عنه إنفاق مخصصات مالية كبيرة، إضافة إلى تسجيل إنفاق أموال في غير محلها ولأشخاص لا ينتمون للبعثات.

وتعرض التقرير أيضا إلى الفساد داخل وزارة الدفاع، وقال إن أمراء المجموعات المسلحة قاموا بالتعاقد مع شركات تموين من تلقاء أنفسهم بعشرات الملايين من الدينارات.

كما رصد التقرير مخالفات وفساد مالي في مصروفات وزارة الداخلية بحكومة الوفاق التي يترأسها فتحي باشاغا وأثبت تجاوزات تم ارتكابها داخلها.

ويؤكد متابعون للشأن الليبي انتشار الفساد بشكل كبير في المؤسسات الليبية والذي زاد من معاناة المواطن.فمع انتشار جائحة كورونا رصدت حكومة الوفاق ميزانيات كبيرة،لكنها لم تصرف تلك

> تأتي هذه القرارات في اعقاب إصدار ديوان المحاسبة الليبي (حكومي/رقابي) تقريره عن المخالفات المالية خلال عام 2019 والذي تم الكشف عنه مؤخرا.

المخصصات في وجهتها الحقيقية، وتم إنفاق أكثر من مليار دينار لمواجهة كورونا، رغم فشلها في السيطرة على تفشي الفيروس في ليبيا.

وقال المصرف المركزي الليبي،في ديسمبر الماضي،إنه جرى تخصيص أكثر من مليار دينار لمجابهة جائحة كورونا، خصص منها 632 مليون دينار لصالح وزارة الصحة، فيما خصص للبلديات والمجالس المحلية 50 مليونا، و95 مليون دينار لصالح جهاز الطب العسكري، في إطار مواجهة فيروس كورونا.

ورغم هذه الميزانية إلا أن الشعب الليبي وجد نفسه وحيدا في مواجهة الجائحة، فالنظام الصحي يعاني انهيارا كاملا وتدنيا في مستوى الخدمات ونقصا في الأجهزة والمعدات والقدرات الطبية، بحسب تصريحات سابقة لرئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الليبية، أحمد حمزة، الذي أكد أنه رغم المبالغ الضخمة المرصودة للقطاع، فإنّ وزارة صحة السراج فشلت في إرساء منظومة رعاية توفر الحد الأدنى من الأساسيات التي يحتاجها المواطن.

وكان ديوان عام المحاسبة في طرابلس قرر في أغسطس/آب الماضي إيقاف عدد من مسؤولي جهاز الطب العسكري التابع لحكومة فايز السراج عن العمل لاتهامهم بالفساد واستغلال المناصب والاستيلاء على المال العام المخصص لأزمة كورونا. كما أصدر النائب العام أمرا بالقبض على وكيل وزارة الصحة بالوفاق محمد هيثم، الذي فر إلى تركيا.

وعلى وقع هذه الأوضاع تحرك الشارع الليبي وشهدت عدة مدن ليبية في أغسطس الماضي مظاهرات، تطالب بإنهاء الفساد المستشري في مفاصل الدولة، ومحاسبة وإقالة المسؤولين عنه. ورفع المتظاهرون في طرابلس العاصمة ومصراتة والزاوية وسبها شعارات مماثلة، تنادي بمعاقبة الفاسدين وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن.وردد المحتجون في العاصمة هتافات تنادي بإبعاد كل الطبقة

> مع انتشار جائحة كورونا رصدت حكومة الوفاق ميزانيات كبيرة،لكنها لم تصرف تلك المخصصات في وجهتها الحقيقية، وتم إنفاق أكثر من مليار دينار لمواجهة كورونا، رغم فشلها في السيطرة على تفشي الفيروس في ليبيا.

الحاكمة عن المشهد السياسي في ليبيا، محملين إياها مسؤولية ما آلت إليه البلاد.

ويمثل الفساد ازمة كبيرة في ليبيا حيث ساهم في تفاقم الاوضاع في البلاد وخاصة في قطاع الصحة الذي يمثل اهمية كبرى في ظل انتشار وباء كورونا، وهو ما دفع رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة لابداء استياءه من التقارير التي اطلع عليها بشأن الميزانيات التي جرى إنفاقها للتعامل مع أزمة الوباء، مؤكدا في تغريدة مقتضبة عبر حسابه على موقع «تويتر» أن «مكافحة الفساد ستبدأ من كورونا».

وكان الدبيبة قد أوضح خلال إجتماعه مع رئيس لجنة مكافحة كورونا خليفة البكوش ومدير المركز الوطني لمكافحة الأمراض بدر الدين النجار، أن إدارة الأزمة بهذه الطريقة لن تكون مقبولة بعد اليوم.وفق ما اورد المكتب الإعلامي لرئيس حكومة الوحدة الوطنية.

لا شك ان تفشي الفساد بصورة غير مسبوقة بليبيا هو حقيقة واضحة، ونتاج للتوترات والانقسامات التي شهدتها البلاد طيلة الأعوام السابقة، والتي تمخضت عن أزمات كارثية يدفع ضريبتها الشعب الليبي.ويرى كثيرون ان السلطة الجديدة عازمة على اتخاذ خطوات جادة ضد الفساد المستشري بالبلد،لكن البعض الآخر يطرح تساؤلات حول مدى قدرة هذه الحكومة على اتخاذ خطوات مؤثرة وفاعلة للتصدي لهذه الظاهرة، خاصة في ضوء الفترة القصيرة التي تعمل خلالها، والمهمة الأساسية المكلفة بها، للعبور بليبيا حتى إجراء الانتخابات القادمة.

> ابدى رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة استياءه من التقارير التي اطلع عليها بشأن الميزانيات التي جرى إنفاقها للتعامل مع أزمة الوباء، مؤكدا في تغريدة مقتضبة عبر حسابه على موقع «تويتر» أن «مكافحة الفساد ستبدأ من كورونا».

حكومة الوفاق تخلف تركة فساد «ثقيلة» للحكومة الجديدة

نجاة فقيري

ما إن أرست ليبيا الدعائم الأولى لحكومتها التنفيذية الإنتقالية الجديدة حتى طفت ملفات فساد الحكومة السابقة على سطح الأحداث في تقرير جديد لديوان المحاسبة عن مصاريف الوزارات والإدارات لعام 2019. ما أثار جدلا واسعا على خلفية حجم الفساد المستشري والمنتشر في كافة القطاعات، لعل أبرزها ملف الفساد الثقيل الذي ينخر حكومة الوفاق الوطني وفق المعطيات، التي لا تبدو جديدة خاصة مع التقارير السابقة وحملات الإيقاف التي طالت شخصيات بارزة العام الماضي.

كشف التقرير عن مليارات من الدينارات التي نهبها الفساد ، في ما يفوق 900 صفحة، احتل فيها ملف حكومة الوفاق صدارة الفساد ما أثار موجة غضب واسعة ومطالبات كثيرة بمنع فائز السراج وأفراد حكومته من السفر ومحاسبتهم. حيث أضهر التقرير تضخما في نفقات حكومة الوفاق خلال فترة ولايتها، التي بدأت عام 2015 وانتهت بمنح الثقة لحكومة الوحدة الليبية من قبل البرلمان، الأسبوع الماضي.

وقد أفاد التقرير أن مبالغ الإنفاق في مؤسسة المجلس الرئاسي ترقى إلى درجة الهدر المالي، حيث تراوحت»الأموال المهدورة» بين مصاريف باهظة لبعض المسؤولين ولأشخاص انتهت علاقتهم بالمجلس الرئاسي أو لا تربطهم أي علاقة وظيفية به، إضافة إلى تكاليف «مبالغ فيها» لإقامات في الفنادق وتذاكر الطائرات، وتغيير أثاث المكاتب وشراء السيارات وصيانتها. وعلى سبيل المثال، أظهر التقرير أن المجلس الرئاسي الليبي قام بتسديد مبلغ 39,670 دينار وكذلك مبلغ 37,300 دينار لمركز متخصص في صيانة السيارات مقابل صيانة سيارات تابعة للمجلس.

وفي مثال ثان أكد التقرير عن وجود مبالغة في صرف مبالغ مالية للمستشار السياسي لرئيس المجلس الرئاسي وعائلته مقابل إصدار تذاكر سفر وإقامة بالفنادق بناء على تعليمات من رئيس المجلس الرئاسي، ومن دون إصدار أي قرارات بشأنها، لافتا إلى أن قيمة الأذونات المصروفة بلغت 1,492059 دينار فيما بلغت القيمة المصروفة للشخص المعني 369402 دينار.

كما حامت شبهات الأرقام المبالغ فيه على نفقات الجلسات التسييرية للمجلس الرئاسي التي شهدت بدورها تضخما كبيرا إذا يؤكد التقرير أن إجمالي الهدر داخل المجلس الرئاسي للسراج فاق 85% . وأوضح التقرير أن النفقات التسييرية للمجلس الرئاسي لسنة 2019، في الباب الثاني، بلغت 32 مليون، في حين أن النفقات الفعلية لديون المجلس من الباب الأول وصلت إلى ما يقارب 4 ملايين فقط، أي أن إجمالي 37،431 مليونا لم يتم توضيح جهة صرفها، مؤكدا أن المجلس الرئاسي لم يثبّت عمليات استلام صكوك بأذونات الصرف ولم يُحدد هوية المستلمين.

وحضيت المليشيات أيضا بنصيبها من الفساد والإهدار حيث أنفقت حكومة الوفاق على مجموعاتها المسلحة أكثر من 5 مليارات و288 مليون دينار صرفت « في الترتيبات المالية، حسب التقرير، الذي أشار إلى صرف مليار و313 مليون دينار تحت بند «المتفرقات»، و2 مليار و616 مليون دينار مرتبات، و270 مليون علاوة التميز، و300 مليون الإعاشة والإقامة، و50 مليون دينار للملابس والقيافة، و171 مليون و413 ألف دينار لبند تحت مسمى «المساهمة في الضمان».

إضافة إلى إبرام عقود وإجراء تكليفات دون الرجوع للمراقب المالي للتأكد من وجود تغطية مالية من عدمها، إلى جانب عمليات فساد وخرق للقانون في عمليات توريد السيارات والأجهزة العسكرية. ويسوق التقرير في هذا الجزء ملاحظات جمّة مشيرا إلى «صرف علاوات سفر لأمراء المجموعات المسلحة بواقع 11 مليون و515 ألف دينار دون إيضاح كيفية احتسابها».

كشف التقرير عن مليارات من الدينارات التي نهبها الفساد ، في ما يفوق 900 صفحة، احتل فيها ملف حكومة الوفاق صدارة الفساد ما أثار موجة غضب واسعة.

من جهة أخرى تحدث تقرير ديوان المحاسبة عن ارتفاع ضخم في مصاريف السفارات والقنصليات والبعثات في الخارج، التابعة لوزارة الخارجية بحكومة الوفاق، بين عامي 2018 و2019. وأفاد التقرير أن «معدل الإنفاق زاد بنسبة 25 في المئة، مقارنة بالعام الذي سبقه، في زيادة مرتبطة بالتوسع غير المبرر في عدد السفارات، الذي ارتفع من 138 إلى 150 مع وجود تسع سفارات وقنصليات مغلقة لا حاجة لها».

وبيّن التقرير أنه «من بين الإخلالات الأخرى التي رصدها الديوان، تعدّد البعثات في دولة واحدة، حتى بلغ أحياناً 5 بعثات في بلد واحد تتنازع الشرعية، مثل ما حدث في إيطاليا، إذ توجد سفارة في روما وأخرى في الفاتيكان وقنصلية في ميلانو وأخرى في باليرمو».

ورصد التقرير أيضا مخالفات مالية كبيرة في تعاملات وزارة الداخلية بحكومة الوفاق، ما تسبب في خلافات بين وزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحي باشاغا ورئيس ديوان المحاسبة خالد شكشك، وأكد الأخير في التقرير أن «نفقات ديوان الداخلية قفزت بنسبة 267 في المئة، ما بين عامي 2016 و2019، إذ بلغت في العام الأخير أكثر من 2,4 مليار دينار (تعادل 660 مليون دولار تقريباً)».

واتهم ديوان المحاسبة الوزارة بـ«عدم توخي الدقة والموضوعية ولا الأساليب العلمية في إعداد موازنتها التقديرية»، لافتاً إلى أنها «كثيراً ما قامت بالصرف بالتجاوز، وأبرمت عدداً من العقود من دون الرجوع إلى المراقب المالي».

وذكر التقرير أن وزارة الداخلية أفرطت في شراء السيارات بأسعار مرتفعة، بالتكليف المباشر وتعاملت مع مورّدين محددين، وتعمدت الطريقة ذاتها في الشراء وأعمال الإنشاءات، ووقّعت عقوداً بأكثر من 104 ملايين دينار (28 مليون دولار)، أعطيت لشركتين، في 37 معاملة، ولم يتبيّن ما يفيد بتسلّم السيارات فعلياً، حسب التقرير. كما كشف التقرير عن أن الوزارة صرفت اعتمادات 2018 على جهات ذات ذمة مالية مستقلة، بالمخالفة للقانون

حامت شبهات الأرقـام المبالغ فيها على نفقات الجلسات التسييرية للمجلس الرئاسي التي شهدت بدورها تضخما كبيرا إذا يؤكد التقرير أن إجمالي الهدر داخل المجلس الرئاسي للسراج فاق 85%.

المالي للدولة.

وأضاف أن «وزارة الداخلية كانت عشوائية في صرف الأموال، ولم تفصل بين الحسابات، وهناك تفاوت واضح بين إيراداتها الفعلية والمقدرة، ولم تسوِّ نفقات السفر وعلاوة المبيت، وتوسعت في منح العهد من دون تسويتها، وتعزيزها المستندي ضعيف».

من جانبه ردّ باشاغا،في بيان له، على اتهامات ديوان المحاسبة له بهدر مفرط للمال العام. و«تحدّى ديوان المحاسبة أن يحيل مخالفات وزارة الداخلية إلى السلطة القضائية المختصة».

و أعرب رئيس ديوان المحاسبة، في تصريحات له، عن «تطلّعه لأن يكون تقرير الديوان لعام 2019 مرجعاً وعوناً لمن يريد الإصلاح وتحقيق المساءلة والمحاسبة للعابثين بمقدرات الدولة». مفيدا أن «الهدف من نشر التقرير هو رفع مستوى الوعي المجتمعي وتعزيز مبدأ الشفافية في الدولة الليبية»»

وأكد باشاغا حينها أن ليبيا تعاني من «حالة مرضية اسمها الفساد الذي دمر حياة الليبيين وبيوتهم وأطفالهم ومستقبلهم، عدونا الأول هو الفساد».

وتجدر الإشارة إلى أن وزير الداخلية بحكومة الوفاق فتحي باشاغا نفسه قد اعترف بوجود فساد في جميع مؤسسات الدولة بما فيها وزارة الداخلية، وذلك إثر إيقافه عن العمل العام الماضي. كما حانطلقت في الفترة نفسها سلسلة إيقافات ومحاسابات للعديد من الشخصيات بحكومة الوفاق وغيرها من مرافق الدولة في اتهامات فساد كبيرة شملت كل المجالات والقطاعات دون استثناء.

يبدو أن حكومة الدبيبة قد تلقت بعد المصادقة عليها بيوم، أولى المطبات الكثيرة التي عرقلت استقرار البلاد وعطّلت سيرها نحو حل سياسي ينهي فوضى ومعاناة عقد من الزمن. فالفساد المستشري في كل مفاصل الدولة الليبية وعلى رأسها فساد حكومة الوفاق بأغلب مؤسساتها يصعّب مهمة الحكومة الإنتقالية الجديدة التي يجب عليها» تنظيف» الملفات القديمة لفتح ملف جديد يقود البلاد بسلاسة إلى انتخابات ديسمبر 2021.

** أعرب رئيس ديوان المحاسبة، في تصريحات له، عن «تطلّعه لأن يكون تقرير الديوان لعام 2019 مرجعاً وعوناً لمن يريد الإصلاح وتحقيق المساءلة والمحاسبة للعابثين بمقدرات الدولة».

** وزير الداخلية بحكومة الوفاق فتحي باشاغا نفسه كان قد اعترف بوجود فساد في جميع مؤسسات الدولة بما فيها وزارة الداخلية، وذلك إثر إيقافه عن العمل العام الماضي.

حكومة الدبيبة أمام كابوس الفساد... أي فرص لنجاح المعركة؟

شريف الزيتوني

الصورة الظاهرة في الأزمة الليبية منذ أحداث العام 2011، كانت أساسا الأمن والسياسة. كل متابع لما يقع في ليبيا ستذهب به التحليلات نحو ما يقع على الأرض في علاقة بما هو أمني وسياسي، باعتبار أن نتائجهما تؤثر على الرأي العام في الداخل بدرجة كبيرة، وحتى منطقيا هما الأكثر تأثيرا، لأن السياسة هي إدارة لشأن الناس وتسيير أمورهم وهي محور كل تحول، والأمن باعتباره يخص أمن المواطنين واستقرارهم. لكن هناك ملف شائك، والحديث عنه عادة يكون في نطاق معيّن وعلى مستويات رسمية وعبر هيئات رقابية، وهو ملف الفساد الذي يعتبر من أعقد الملفات على الساحة الليبية لسنوات والمتورطين فيه اكتسبوا نفوذا يجنبهم كل ملاحقات على الأقل في ظل الوضع الهش الذي مازالت تعيشه البلاد.

لم يعد خاف على أحد أن التجاوزات المالية في ليبيا، ضربت كل المؤسسات بعد 2011. الوضعية الخاصة التي عاشتها الدولة، وغياب أجهزة قوية لإنفاذ القانون، وصعود عناصر جديدة لا تعترف إلا بالربح المادي حتى على حساب حقوق الشعب، فتحا البلاد على تجاوزات كبرى أضرت بالمال العام، وطالت حتى أرصدة البلاد البديلة، وكافة المؤسسات المالية والإدارية بما فيها التنفيذية. لكن رغم ذلك اجتهد هيكل ديوان المحاسبة في تتبع العديد من التجاوزات، وحاولت هيئاته كشف بعض الملفات التي بينت في بعض المرات أن الفساد بلغ درجات كبيرة، جعلت حتى المؤسسات الدولية تصنف ليبيا ضمن أكثر الدول في العالم تعاني من تلك الآفة.

ديوان المحاسبة كما يعرّف نفسه هو «الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليبيا، وهو هيئة مهنية مستقلة محايدة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويتبع السلطة التشريعية مباشرة، وهو عضو في المنظمات الدولية والافريقية والعربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة»، تأسس بداية الخمسينات من العام الماضي، وعرف تغييرات مختلفة حسب سياق الحكومات التي مرت على البلاد منذ ذلك التاريخ إلى اليوم. وآخر تغيير تشريعي طرأ عليه كان في العام 2013، عبر إعادة تنظيمه من المؤتمر الوطني العام.

بدأ الديوان نشر تقاريره منذ العام 2011، وكان هيكلا معتمدا ومرجع نظر رغم الإخلالات التي طالته حتى هو من بعض مسؤوليه، غير أن بعض الإيجابية فيه أنه لم يتخلّف عن نشر تقاريره

> كل متابع لما يقع في ليبيا ستذهب به التحليلات نحو ما يقع على الأرض في علاقة بما هو أمني وسياسي، باعتبار أن نتائجهما تؤثر على الرأي العام في الداخل بدرجة كبيرة. لكن هناك ملف ليس مخفيا، الحديث عنه عادة يكون في نطاق معيّن وعلى مستويات رسمية وعبر هيئات رقابية، وهو ملف الفساد الذي يعتبر من أعقد الملفات على الساحة الليبية لسنوات.

السنوية، لكن بالكثير من التأخير والدليل أن تقرير العام 2019، تم إصداره منتصف شهر مارس الجاري. وأرجع رئيس الديوان خالد شكشك، سبب التأخير إلى الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد سياسيا وأمنيا، بالإضافة إلى جائحة كورونا، مشيرا إلى أن تقرير العام 2020، سيتم نشره في شهر مايو القادم.

لكن التطور المهم في تقرير ديوان المحاسبة الأخير والذي أظهر تجاوزات كثيرة، أنه تزامن مع التصويت لحكومة عبد الحميد الدبيبة، التي ستجد نفسه أمام أخطر الملفات وهو ملف الفساد، الذي لم تقدر «الحكومات» السابقة معالجته بالحزم المطلوب، بل إن أطرافا كثيرة تعتبر أن هناك تقصيرا أدى إلى العبث بالمال العام وبأرزاق الليبيين.

فالدبيبة القادم من خلف الأضواء، بعد تطورات سياسية حملتها الأشهر الأخيرة، أصدر في أول قراراته بعد نيل الثقة من البرلمان، القرار رقم 1 لسنة 2012، والقاضي بإيقاف الحسابات الخاصة بالشركات العامة والصناديق الاستثمارية. وجاء في نص القرار أنه «حرصاً من حكومة الوحدة الوطنية على الحفاظ على المال العام ومن أجل تلافي أية شبهات للفساد والتصرف في أموال الدولة بدون وجه حق، ومن واجب المسؤولية الملقاة على عاتق حكومة الوحدة الوطنية، يطلب من جميع الصناديق الاستثمارية والشركات التابعة لها بالإضافة إلى الشركات العامة إيقاف حركة حساباتهم مؤقتا، إلى حين صدور ما يلغيه ويستثنى من ذلك ما يتعلق منها بمصروفات الباب الأول من الميزانية».

> هناك ملفات عاجلة أمام الدبيبة تحتاج عملا مضاعفا وعلى رأسها ملف الفساد، الذي يعتبر إشكالا كبيرا في بلد، يحتاج ودون تضييع أكثر وقتا، إلى التحكم في أموال البلاد التي عبثت بها الكثير من الأيادي، ما تسبب تصنيفا في أواخر سلم الشفافية في العالم.

خطوة الدبيبة كانت بعد نشر ديوان المحاسبة الليبي تقريره المذكور سابقا وكشف عدة تجاوزات مالية في أغلب المؤسسات الرسمية، في علاقة بالتضخم الوظيفي، والمحاباة، والفساد في الوزارات من خلال منح امتيازات مواقع ينجر عنها كسب مالي يفترض أن يتوجه إلى مواقع أخرى أكثر حاجة لها، وهذه ملفات بدأ العمل عليها حتى داخل مكتب النائب العام من خلال استدعاء مسؤولين في بعض المصارف.

قرار آخر باشر الدبيبة العمل عليه في إطار الخطة نفسها، وهو قرارا حل اللجنة العلمية الاستشارية العليا لمكافحة فيروس كورونا، بتهم الفساد وسوء التصرف في الأموال المخصصة لخطة المواجهة، حيث تلاحق اللجنة شبهات الفساد في الملف، وهي خطوة تزامنت مع قرار من مكتب النائب العام الليبي «بحبس مسؤولين كبار بوزارة الصحة بحكومة السراج، أبرزهم رئيس قسم العلاج بالداخل، بتهمة التقصير في الحفاظ وصيانة المال العام».

لكن الحديث عن محاربة الفساد في ليبيا، يحتاج شجاعة وجرأة في التنفيذ، لأن أن الملف شديد التعقيد ويمس شخصيات اكتسبت نفوذا قويا يجعلها

> لم يعد خاف على أحد أن التجاوزات المالية في ليبيا، ضربت كل المؤسسات بعد 2011. الوضعية الخاصة التي عاشتها الدولة، وغياب أجهزة قوية لإنفاذ القانون، وصعود عناصر جديدة لا تعترف إلا بالربح المادي حتى على حساب حقوق الشعب، فتحا البلاد على تجاوزات كبرى أضرت بالمال العام، وطالت حتى أرصدة البلاد البديلة، وكافة المؤسسات المالية والإدارية بما فيها التنفيذية.

تهرب من أي مساءلة، خاصة فيما يتعلّق بالمسؤولين الذين تقلدوا مناصب وزارية سابقة، بالإضافة إلى أمراء السلاح الذي يعتبرون لوحدهم ملفا خطيرا ليس من السهل على حكومة الدبيبة التقدّم فيه، باعتبار أنهم يعتمدون أساسا على تمويلات غير مضبوطة ولا يعتقد أحد أنهم سيتخلون عنها أمام كل سلطة موجودة في البلاد إلا في صورة وجود شخص شجاع غير خاضع لأي ابتزاز مثلما وقع سابقا للسراج.

وحول الموضوع نفسه وقدرة الحكومة الجديدة على كسب رهان الفساد، تباينت الأراء، حيث يعتبر البعض أن المهمة ليست سهلة لعدد من الاعتبارات، من بينها أن الدبيبة مقيّد بفترة زمنية معينة، محددة بأولويات، على رأسها الانتخابات المزمع عقدها نهاية العام الجاري (ديسمبر 2012)، بالإضافة إلى أن العديد من التشريعات مازالت قاصرة على مواجهة تلك الآفة وتحتاج إلى حكومة دائمة تغيرها نحو جرأة أكثر تجاه الملف، لكن هناك أطراف أخرى تحمل قدرا كبيرا من التفاؤل معتبرين أن الدبيبة كسب إجماعا داخليا يمنحه «شرعية» الدخول إلى مناطق حمراء لم ينخ فيها سابقوه. وهو إجماع أيضا خارجي يرى في الحكومة الجديدة حلا ظرفيا للعديد من الملفات.

يدخل الدبيبة في مرحلة من التاريخ السياسي الليبي. رجل الأعمال القادم من خلف الستار، يظهر باعتباره موحدا لسلطة تفرقت بعد العام 2014، وباحثا عن توافق ليبي واسع يمهد الظروف لانتخابات رئاسية وتشريعية تنهي نهائيا إشكالية الشرعية، لكن مع ذلك كله هناك ملفات عاجلة تحتاج عملا مضاعفا عليها وعلى رأسها ملف الفساد، الذي يعتبر إشكالا كبيرا في بلد، يحتاج ودون تضييع أكثر وقتا، إلى التحكم في أموال البلاد التي عبثت بها الكثير من الأيادي، ما تسبب تصنيفا في أواخر سلم الشفافية في العالم.

> التطور المهم في تقرير ديوان المحاسبة الأخير والذي أظهر تجاوزات كثيرة، تزامن مع التصويت لحكومة عبد الحميد الدبيبة، التي ستجد نفسه أمام أخطر الملفات وهو ملف الفساد، الذي لم تقدر «الحكومات» السابقة معالجته بالحزم المطلوب، بل إن أطرافا كثيرة تعتبر أن هناك تقصيرا أدى إلى العبث بالمال العام وبأرزاق الليبيين.

الفساد في ليبيا.. سرطان ينخر الإقتصاد الوطني

رامي التلغ

إثر أحداث سنة 2011 بليبيا، فقدت الدولة سيطرتها على أجهزتها بمفعول قوة المجموعات المسلحة وتكالب مختلف الأطراف على الحكم ودب الفشل إلى أغلب مؤسساتها الأمر الذي جعلها لا تملك آليات التسيير وأخذ القرار. تلك المرحلة الجديدة من سيطرة المليشيات أول ما وضعت أمام أعينها مقدرات البلاد المالية والنفطية لتبدأ مرحلة ممنهجة من الفساد جعلها في أسوأ سلالم الفساد في العالم.

ففي عام 2011، وفي آخر تصنيف أصدرته منظمة الشفافية الدولية عن الفساد كانت ليبيا تحتل المرتبة 146 من بين حوالي 180 دولة. بالتأكيد كان ترتيبا سيئا يبيّن أن خللا ما موجود حتى في تلك الفترة.

أما بين العام 2012 و2017 فلم تخرج ليبيا عن العشرين دولة الأكثر فسادا في العالم، بل كانت في أغلب هذه السنوات في العشر مراتب الأخيرة ما يعطي دليلا واضحا أن الشعارات التي رفعت في 2011، كانت مجرّد خدعة تمهّد لمرحلة تالية أعقد وأصعب كان للمليشيات والفوضى الإدارية والسياسية دور فيها.

فالمؤشرات التي تقدّمها سنويا منظمة الشفافية الدولية تقدّم صورة واضحة عن حالة كل دولة في خرائط البحث سواء كانت الأكثر إيجابية من ناحية مكافحة الفساد أو الأكثر سلبية أو سوداوية في التعامل مع تلك الظاهرة. ومن سوء حظ ليبيا أنها كانت ضمن الصنف الثاني الذي يعيش اليوم المرحلة الأصعب في علاقة بملف الفساد في كل مناحيه.

إذ يؤكد «مؤشر مدركات الفساد»، في ليبيا أن البلد من بين الدول الـ10 الأكثر فساداً في العالم، وبينما يتمنى المواطن الليبي الازدهار للدولة طيلة العقود الـ5 الماضية، فإنه لا يعمل على ذلك بالكيفية السليمة.

ولا يمكن اليوم في ليبيا تحديد المبالغ التي تم التلاعب بها بعد العام 2011، فالثابت الوحيد أن مخزونات الاحتياطي الليبي في المصارف المحلية سواء في الأموال العينيّة أو احتياطيات الذهب قد تراجعت بشكل مفزع، وهذا تسجله الهيئات المحلية والدوليّة التي دقت ناقوس الخطر بأن ليبيا قد تعيش أزمة مالية غير مسبوقة تقضي على توازن

لا يمكن اليوم في ليبيا تحديد المبالغ التي تم التلاعب بها بعد العام 2011، فالثابت الوحيد أن مخزونات الاحتياطي الليبي في المصارف المحلية سواء في الأموال العينيّة أو احتياطيات الذهب قد تراجعت بشكل مفزع.

الاقتصاد، وقد تمظهرت حالة الانهيار في التراجع القياسي لسعر العملة المحليّة.

الحديث عن الاحتياطي الليبي يحيل مباشرة إلى حوالي 160 مليار دولار كانت مخزنة أيضا في الخارج، بالتوازي مع الاستثمارات الخارجية التي كانت أضعاف ذلك المبلغ رغم أنها لم تكن أموالا عينيّة.

الإشكال الكبير أن تلك الأموال لم تذهب لتغطية عجز الموازنة أو توفير احتياجات الليبيين بل إنها استغلّت في دعم المسلحين وبث الفوضى في البلاد، حيث أثارت قضية الأموال الليبية في بلجيكا جدلا كبيرا لأنها كانت جزءا من الفساد المالي الذي ضرب البلاد.

ففي الفترة الممتدة بين 2012 و2017، سهّلت السلطات البلجيكيّة تحويل مبالغ من الأموال الليبية لديها والمقدّرة بـ5 مليار دولار، نحو أطراف ليبية متعلّقة بها تهم الإضرار بأمن البلاد. وقد علّقت الأمم المتحدة في تلك الفترة بالقول إن بلجيكا تجاوزت القانون في علاقة بتلك التحويلات.

قد لا تكون مظاهر الفساد في ليبيا تلاعبا مباشرا بالأموال من طرف جهات أو مجموعات متنفذة، بل ممارسات غير مباشرة يكون تأثيرها كارثيا على اقتصاد البلاد، وعلى رأسها الفساد الإداري.

ففي مقال سابق منشور في بوابة إفريقيا الإخبارية تمت الإشارة إلى أن الإدارة في ليبيا تكلّف مليارات الدولارات. المقال المنشور في مارس 2018، أشار إلى الفساد منذ «الثورة» تسبب «في استنزاف أموال الدولة في مسالك غير معروفة أو غير مدروسة حيث تمت مضاعفة مراكز التوظيف الحكومي فوق حاجة وطاقة الدولة وميزانياتها بل إن مصادر رقابة داخلية أكدت أن أكثر من 100 ألف موظف حكومي يتمتعون بتوظيف مزدوج حيث استغلوا الحالة التي عليها الدولة لربط علاقات خاصة تمكنهم من توفير عائدات إضافية دون مراعاة وضعية البلاد الاقتصادية وكان المصرف المركزي في إحصائيات قدمها خلال السنوات الأخيرة قد أكد أن تلك العمليات تسببت في إرهاق الميزانية العامة للدولة التي تدفع سنويا ما يتجاوز 5 مليار دولار رواتب حكومية تقليص قيمة الاحتياطي المالي دون 30 مليار دولار بعد أن كان قبل سقوط النظام يتجاوز 150 مليار دولار.» وأضاف المقال أن هيئة الرقابة المالية اكتشفت العمليّة وبدأت منذ العام 2017 إجراءات سحب 100 ألف وظيفة بعد ثبوت تعاطي أصحابها لعمل مزدوج.

وفي تعليق له على حالة الفساد في

قد لا تكون مظاهر الفساد في ليبيا تلاعبا مباشرا بالأموال من طرف جهات أو مجموعات متنفذة، بل ممارسات غير مباشرة يكون تأثيرها كارثيا على اقتصاد البلاد، وعلى رأسها الفساد الإداري.

البلاد أكد ديوان المحاسبة في طرابلس في 2018، أن الهيئات الدولية وضعت ليبيا ضمن الدول السوداء في علاقة بالفساد، وحمّل المسؤولية لأطراف النزاع المتسببة في الانقسام السياسي وغياب سلطة الدولة في مثل هذه الملفات الخطيرة. وأضاف ديوان المحاسبة حسبما نشر موقع «العين الإخبارية» «أن المحاباة والتسيب والوساطة هي السبب الرئيس في إنفاق أكثر من 21 مليار دينار سنويا على المرتبات، ووجود نحو 1,8 مليون موظف عمومي بمعدل إنتاجية لا يتعدى «ربع ساعة» يوميا، فضلا عن التواطؤ والرشوة، والإهمال الذي يعد السبب في إهدار 80 مليار دينار على مشروعات تنموية من عام 2010 حتى العام 2018، دون تحقيق أي تنمية».

كما تطرّق الديوان إلى أزمة الكهرباء والأدوية، حيث ذكر أن السلطات الليبية (طرابلس) تنفق سنويات حوالي 10 مليار دولار، دون تسجيل أي انفراج في القطاعين، حيث يتواصل انقطاع الكهرباء بشكل مستمر كما أن أزمة الأدوية مازالت تتفاقم.

في مارس 2019، أشارت تقارير صحفية أيضا إلى أن هيئة مكافحة الفساد في طرابلس، فتحت تحقيقا شاملا يخص مئات الشركات داخل ليبيا وخارجها في علاقة بتهريب وغسل الأموال، حيث تسببت تجاوزاتها في ارتفاع نسبة التضخّم وتراجع قيمة الدينار المحلّي بالإضافة إلى تعميق أزمة السيولة وارتفاع أسعار المواد الأساسية.

تبرز مظاهر أخرى للفساد هي التي تفتك بالاقتصاد الوطني في علاقة بتحويل الأموال فقد ذكرت بعض المصادر أن مسؤولين كبارا في طرابلس قاموا بتحويل ملايين الدولارات نحو تركيا مستغلين في ذلك حالة الارتباك التي تعيشها العاصمة. وجاء في تقرير سابق لبوابة إفريقيا الاقتصادية أن عددا من «المسؤولين في حكومة الوفاق والقوى السياسية المسيطرة على العاصمة قد قامت بعمليات تحويل ضخمة لأموال من المصارف الليبية ومن حساباها في المصارف الأوروبية تحسباً لأي عقوبات أو تغيرات جذرية على مستوى الميدان».

وأضاف التقرير أن «حركة بيع العقارات الفاخرة والأراضي المملوكة لهذه الشخصيات في ليبيا وتونس ومالطا قد شهدت هي الأخرى نموا لافتاً.

لم يعد الفساد في ليبيا حالة ظرفيّة بل ظاهرة عامّة تضرب مفاصل الدولة منذ عشر سنوات. ما ذكر سابقا حالات نادرة تم الكشف عنها لكن الحقيقة قد تكون أكثر من ذلك بكثير. ورغم أن المسؤولين في شرق البلاد وغربها يحاولون التخفيف منها، لكن أغلب المؤشرات تشير إلى أن الفساد بلغ درجات كبرى لا تُعرف حتى كيفية مواجهتها في ظل هشاشة مؤسسات الدولة..

أشارت تقارير صحفية أيضا إلى أن هيئة مكافحة الفساد في طرابلس، فتحت تحقيقا شاملا يخص مئات الشركات داخل ليبيا وخارجها في علاقة بتهريب وغسل الأموال.

أستاذ اقتصاد:

إجراءات القضاء لازالت تتسم بالبطء الشديد تجاه قضايا الفساد

حوار/ همسة يونس

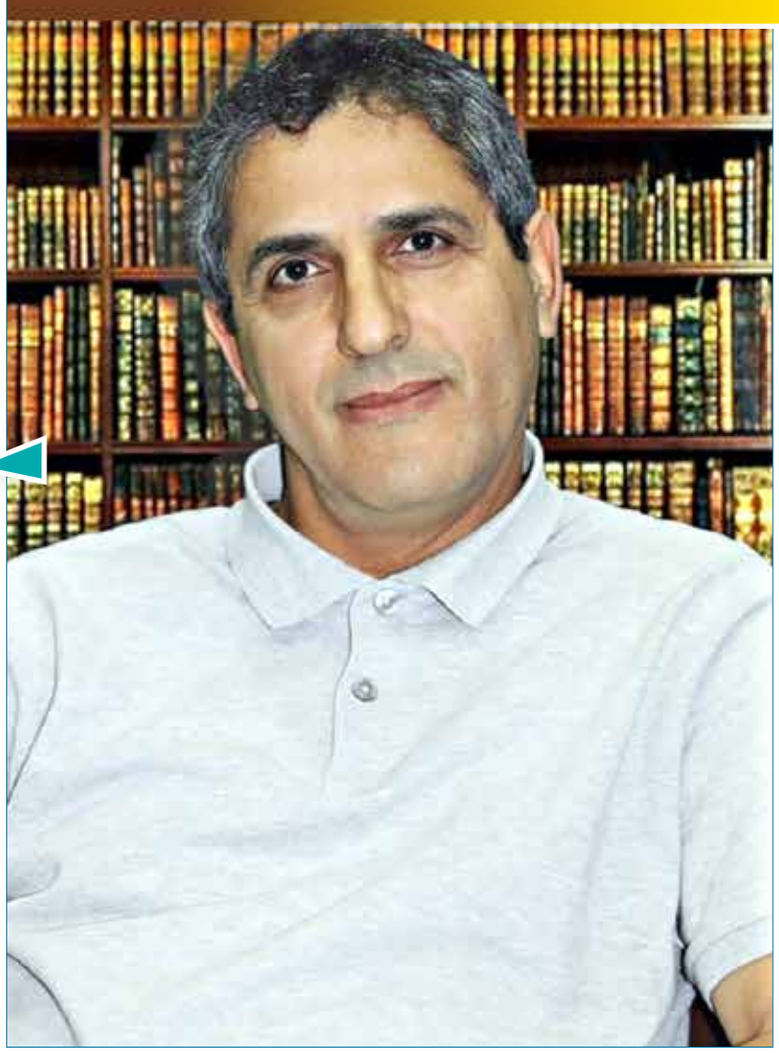

رأى أستاذ الاقتصاد بجامعة عمر المختار دكتور محمد يونس، ضرورة توفر الإرادة القوية والعزيمة الحقيقية لدى الحكومة الجديدة فيما يتعلق بمكافحة الفساد، والعمل على إعادة ثقة المواطن في الحكومة وفي المؤسسات العامة عن طريق الشفافية وتحسين جودة الخدمات.

وشدد يونس، على أهمية العمل على تفعيل كافة الأجهزة الرقابية والقضاء وأجهزة مكافحة الفساد والرفع من كفاءتها، ونشر التثقيف العام من خلال التقارير السنوية والندوات والمؤتمرات وحملات التوعية ضد الفساد في المؤسسات العامة، والاستعانة بمنظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

جاء ذلك خلال حوار أجرته بوابة إفريقيا الإخبارية مع أستاذ الاقتصاد بجامعة عمر المختار دكتور محمد يونس، حول قراءته لتقرير ديوان المحاسبة، وسبل مكافحة الفساد في الدولة.. وإلى نص الحوار:

** بداية.. ما قراءتكم لتقرير ديوان المحاسبة الأخير؟

رغم أن تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2019 بذل فيه جهد يستحق الإشادة، لكنه اتسم بالإطالة وبالتأخير من حيث الإحالة والنشر ومن حيث موعد القيام بالرقابة، إذ كان معظمه رقابة متأخرة (لاحقة) تمت بعد ارتكاب المخالفات والتجاوزات وفوات الأوان.

** ما أسباب تفشي الفساد في ليبيا؟

الأسباب كثيرة، لكن أهم أسباب الفساد المالي في القطاع العام هي:

-- عدم الاستقرار الأمني، تسبب في كثير من حالات الضغط والابتزاز والاعتداء والاستيلاء على المال العام ونهبه.

-- ازدواجية الصرف بسبب انقسام المؤسسات خلال السنوات الأخيرة.

-- عدم الحياد المالي للمؤسسات الحكومية.

-- فقدان هيبة القانون وسقوط هيبة الجهات الرقابية بسبب غياب الردع.

-- ضعف آليات الرقابة السابقة والآنية والتركيز على الرقابة اللاحقة بعد فوات الأوان.

-- خلل هيكلي في النظام المالي للدولة، وتخلف وبدائية الإدارة المالية.

-- تغلغل نفوذ بعض المهيمنين على القطاع الخاص في دائرة اتخاذ القرارات الحكومية.

-- عدم توخي الدقة في معايير اختيار وتأهيل المراقبين الماليين.

كل ذلك ساعد على استباحة المال العام بكل سهولة ويسر.

** ما انعكاسات الفساد داخل المؤسسات على الأوضاع في ليبيا؟

فشل الخطط والسياسات المرسومة من قبل الدولة في تحقيق أهدافها وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد بسبب

> من أهم أسباب الفساد المالي في القطاع العام هو عدم الاستقرار الأمني وازدواجية الصرف.

إهدار المال العام في أوجه غير مشروعة وبالتالي تكبد الخسائر، إضافة إلى أن الفساد المالي يساهم أيضا في تغذية عدم الاستقرار الأمني وتضعضع الاستقرار الاجتماعي.

**** ماهي أبرز التأثيرات الناتجة عن تفشي الفساد على المواطن الليبي؟**

أبرز التأثيرات هي تردي مستوى الخدمات العامة الحيوية المقدمة إلى المواطن، والإحباط العام والتذمر بين المواطنين بسبب انعدام الثقة في الحكومة وبقية الأجهزة الحاكمة التي تمارس الفساد وتسئ إلى سمعتها، إضافة إلى التأثير العكسي على درجة الشعور بالمواطنة والانتماء للوطن، بسبب شعور المواطن (وهو أساس التنمية) بالغبن الاقتصادي والاجتماعي وعدم العدالة الاجتماعية وأنه قد تمت سرقته في وضح النهار، وهذا ما ينعكس سلبا على إنتاجيته وعطائه وعدم الاكتراث تجاه الحفاظ على مقدرات المجتمع.

**** ماهي آليات القضاء على هذه الظواهر؟**

يمكن القضاء على هذه الظواهر بعدة آليات، منها: الرقابة المسبقة، الرقابة الآنية، ثم الرقابة اللاحقة، فالإحالة إلى أجهزة الرقابة العليا ومنها إلى السلطة التشريعية للمساءلة فالإحالة إلى التحقيق والقضاء. فالرقابة المسبقة على الإنفاق العام للتأكد من أن الأموال العامة قبل إنفاقها سوف تستخدم بكفاءة في أغراض معتمدة قانونيا، أما الرقابة الآنية فهي رقابة فورية مزامنة لحدث الإنفاق تماما قبل تنفيذه نهائيا. والرقابة اللاحقة (المتأخرة) فهي تأتي بعد إتمام عملية إنفاق المال العام بصورة نهائية. أما الرقابة البرلمانية فتمارسها السلطة التشريعية التي لها حق الاستجواب والمساءلة والاتهام وحجب الثقة والإحالة للقضاء.

**** البعض يصف تقرير ديوان المحاسبة بأنه أحد مظاهر «الابتزاز السياسي بدعوى مكافحة الفساد» ما تعليقكم في هذا الشأن؟**

لا أعتقد أن ذلك صحيحا، فالتقرير أحيل للجهات المختصة منذ فترة قبل نشره للعامة وأن معظم القائمين على الجهات العامة الواردة في التقرير قد انتهت مدة ولايتهم الآن بتولي الحكومة الجديدة زمام الإدارة، وبالتالي لا معنى لابتزازهم. ومن الطبيعي جدا أن تطلق مثل هذه الجهات مثل هذه الاتهامات كردود أفعال عكسية وألا تستقبل هذا التقرير بالريحان والورود، وخصوصا أن المخالفات كبيرة وممنهجة.

**** لماذا لا يتم إحالة تقرير الديوان إلى القضاء؟**

فيما يتعلق بتقرير ديوان المحاسبة لسنة

**** تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2019 اتسم بالإطالة والتأخير.**

**** إجراءات القضاء لازالت تتسم بالبطء الشديد تجاه قضايا الفساد.**

2019، تم إحالته إلى قسم التحقيقات بمكتب النائب العام، ورغم أن التقرير ذو حجية قانونية قوية، لكنه لم يكن مستوفيا بالأدلة القاطعة كالأوراق المالية وأوراق الفحص والمراجعة وغيرها، بمعنى لم يكن مرفقا بمحاضر الاستدلال وتحديد دقيق للأفعال والسلوك التي تشكل جريمة وتوجيه أصابع الاتهام إلى أشخاص بعينهم. وهذا ما أدى إلى تشكيل لجنة للتواصل بين مكتب النائب العام وديوان المحاسبة، من أجل التسريع في إجراءات التحقيق ثم الإحالة إلى غرفة الاتهام (القضاء).

وبشكل عام، لازالت إجراءات القضاء تتسم بالبطء الشديد تجاه قضايا الفساد، ومحدودية اتخاذ عقوبات رادعة للحد من جرائم المال العام، مما أوحى ذلك للرأي العام عدم جدوى أجهزة الرقابة على المال العام والقضاء، بل ويتهمها بالتواطؤ مع الفساد.

كيف يمكن للحكومة الجديدة مواجهة هذا الفساد؟

يمكن مواجهة هذا من خلال توطيد الأمن، وتوحيد مؤسسات الدولة، وضبط وترشيد حقيقي للإنفاق العام، وتحديدا الإنفاق الحكومي منه وخصوصا المشتريات والعطاءات العامة والمصروفات الخارجية ومراقبتها عن كثب، وكذلك اتباع نظام الطلبيات العينية لاحتياجات مؤسسات الدولة قدر الإمكان، وإعادة النظر في النظام المالي للدولة، واستحداث محاكم مختصة للنظر في قضايا الفساد والملاحقة القضائية للفاسدين ماليا، وإنشاء منظومة الحكومة الإلكترونية، لضبط ورقابة كافة الإجراءات الإدارية والمالية من قبل عدة جهات بشكل فوري.

ما هي سبل نجاح الحكومة الجديدة في تحقيق ذلك؟

-- توفر الإرادة القوية والعزيمة الحقيقية لدى الحكومة في مكافحة الفساد.

-- إعادة ثقة المواطن في الحكومة وفي المؤسسات العامة عن طريق الشفافية وتحسين جودة الخدمات.

-- تفعيل كافة الأجهزة الرقابية والقضاء وأجهزة مكافحة الفساد والرفع من كفاءتها.

-- التثقيف العام من خلال التقارير السنوية والندوات والمؤتمرات وحملات التوعية ضد الفساد في المؤسسات العامة، والاستعانة بمنظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

> الفساد المالي يساهم في تغذية عدم الاستقرار الأمني وتضعضع الاستقرار الاجتماعي.

المريمي: جميع القطاعات تحتاج رقابة شديدة لمواجهة الفساد

حوار/ سوزان الغيطاني

أكد المستشار الإعلامي لرئاسة مجلس النواب فتحي المريمي أنه يمكن لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبه مواجهة الفساد من خلال تكليف أشخاص مخلصين قادرين على مواجهة الفساد وإهدار المال العام مبينا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن جميع القطاعات تحتاج لرقابة شديدة للارتقاء بها والابتعاد بها عن الفساد.

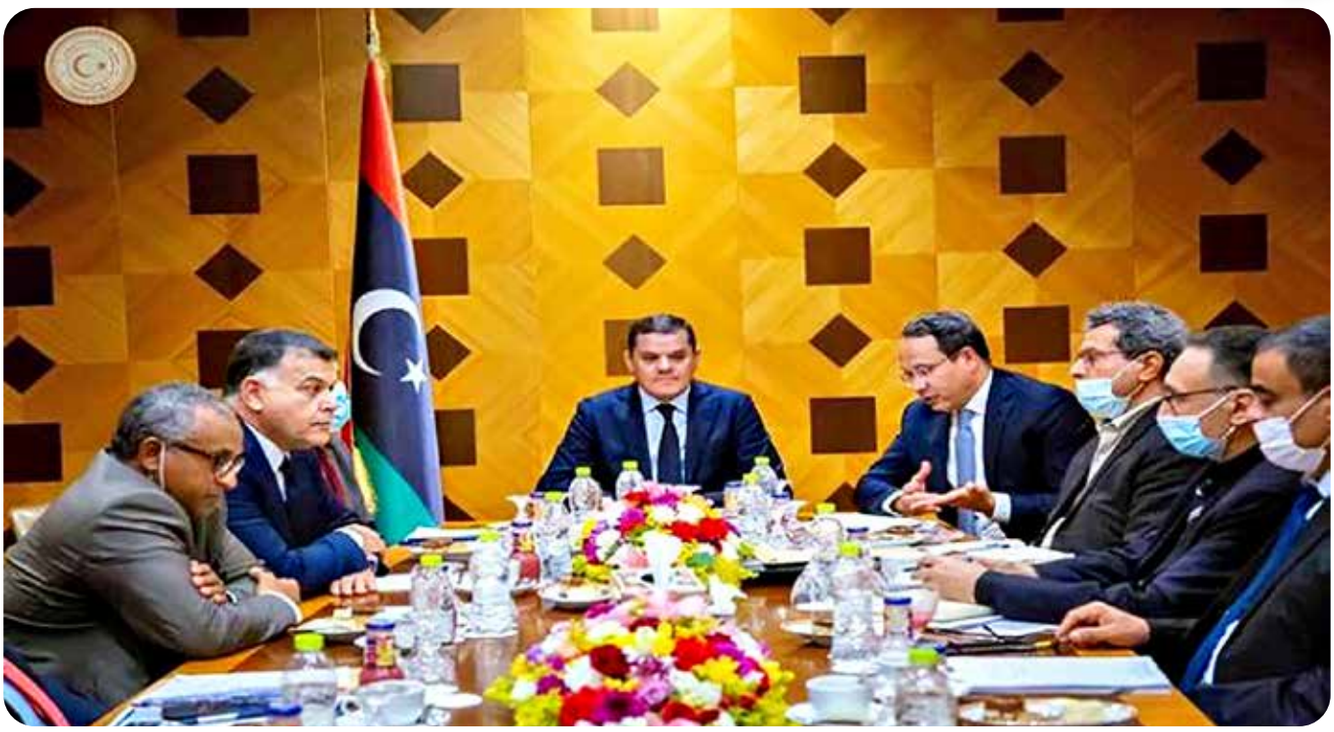

** كيف تابعت ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة حول وجود فساد في مختلف القطاعات بليبيا؟

تابعنا ذلك باهتمام وستقوم الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ما ورد في التقرير الذي يفترض أن يقوم ديوان المحاسبة بإحالته إلى الجهات القضائية لتقوم باستدعاء المفسدين لأن هذه هي مهام ديوان المحاسبة والمؤسسة القضائية والنيابات التي تعنى بالتحقيق ومحاسبة المفسدين.

** برأيك كيف يمكن للحكومة الجديدة مواجهة ظاهرة الفساد؟

يمكن تحقيق ذلك من خلال تكليف أشخاص مخلصين وقادرين على محاربة الفساد وإهدار المال العام بالتعاون مع مختلف الأجهزة مثل ديوان المحاسبة والرقابة الإدارية كما أن مجلس النواب من خلال لجانه المختصة يقوم بدور الرقابة على القطاعات المختلفة للحد من ظاهرة الفساد لكن مسؤولية هذا الأمر تقع بالدرجة الأولى على عاتق ديوان المحاسبة والرقابة الإدارية.

** ما القطاعات التي يجب البدء بها لمحاربة الفساد ولماذا؟

في الواقع فإن كل القطاعات تحتاج لمراجعة واهتمام كي نرتقي بها ونبتعد عن الفساد فجميع القطاعات تحتاج للرقابة الشديدة من مختلف الأجهزة الرقابية.

** الدبيبه أصدر منشورا بوقف الحسابات الجارية للصناديق الاستثمارية والشركات العامة.. كيف يمكن لهكذا قرار أن يحد من الفساد؟

قرار رئيس الحكومة يعد من ضمن الأدوار التي يقوم بها بحكم أنه

** أوضاع ليبيا تتسم بالفوضى نتيجة الحروب والتدخلات الخارجية.

رئيس حكومة الوحدة الوطنية فيحق له القيام بأعمال مراجعة حتى يحد من الفساد أو يقضي عليه في الصناديق الاستثمارية والشركات العامة من خلال المراجعة وتكليف من هم أهل لتحمل المسؤولية والحفاظ على المال العام.

ما الدور الذي يمكن أن يلعبه البرلمان في الحد من الفساد؟

مجلس النواب دوره كبير في الحد من الفساد عبر متابعة كل القطاعات سواء وزارات أو شركات أو مؤسسات أو هيئات سواء من خلاله أو عبر الجهات التي تتبعه مثل ديوان المحاسبة والرقابة الإدارية.

هل قدمت حكومة الدبيبة خطة عمل للبرلمان حول محاربة الفساد؟

لم تقدم حكومة الدبيبه حتى الآن خطة عمل لمكافحة الفساد لكنها قامت بتشكيل حكومة وحدة وطنية من أجل أن تقوم بدورها في إطار القانون بعد أداء اليمين القانونية .

برأيك لماذا تفشى الفساد بشكل كبير في السنوات الأخيرة؟

السبب في ذلك أن ليبيا مازالت في مرحلة

> ** مجلس النواب يمكن أن يلعب دورا كبيرا في الحد من الفساد

انتقالية منذ قيام أحداث فبراير 2011حيث أن الأوضاع تتسم بالفوضى والتدهور نتيجة الحروب وانتشر السلاح والمليشيات بالإضافة للتدخل الأجنبي في شؤون البلاد فجميع هذه الأمور ساعدت على استشراء الفساد لكن أعتقد عندما تستقر البلاد سيتم القضاء على هذا الفساد.

إلى أي مدى يستطيع القضاء محاسبة المفسدين دون خوف من التهديدات والضغوطات؟

عندما تتوفر الحماية اللازمة للقضاء يستطيع أن يعاقب المفسدين دون خوف من التهديدات والضغوط وبشكل عام فإن القضاء في ليبيا مازال بخير ويقوم بدوره بشجاعة وقد أصدر العديد من الأحكام على المفسدين وسيزداد قوة عندما تستقر البلاد وتستطيع الأجهزة الأمنية حماية القضاء من المفسدين.

**** كيف يمكن استعادة الأموال التي أهدرها الفساد والمفسدون؟**

استعادة الأموال من المفسدين يكون من خلال أحكام قضائية تدين المفسدين وتلزمهم باسترجاع الأموال التي سلبوها من خزينة الدولة.

> **** استعادة الأموال من المفسدين تحتاج لأحكام قضائية**

كاريكاتير

محمد قجوم